AL-JAMEI Research Journal
ISSN (Print) 3006-4775 (Online) 3006-4783
https://aljamei.com/index.php/ajrj

محمد علي باشا وبناء الدولة المصرية الحديثة: دراسة في التحول السياسي والتعليمي والحضاري

Muhammad Ali Pasha and the Construction of the Modern Egyptian State: A Study of Political, Educational and Civilizational Transformation

Hafiz Muhammad Abdullah
PhD Scholar, Department of Islamic Studies, Lahore Garrison University Lahore / SST, WAPDA Inter College Mangla Dam Mirpur AJK
Dr. Muhammad Usman Khalid
Edwardes College Peshawar Lecturer, drmuhammadusmankhalid007@gmail.com
Dr. Haseeba Mumtaz
Department of Islamic and Arabic Studies, University of Swabi, KPK, emaan02020@gmail.com

Abstract

This study examines the pivotal role of Muhammad Ali Pasha in the construction of the modern Egyptian state through comprehensive political, educational, and civilizational reforms in the early nineteenth century. Upon assuming power, Muhammad Ali inherited a fragmented polity weakened by administrative disorder, economic stagnation, and intellectual decline. In response, he initiated a far-reaching state-building project aimed at centralizing authority, restructuring the military, revitalizing agriculture and industry, and reorganizing fiscal administration. A central pillar of his reform program was the transformation of the educational system. By founding modern schools in military sciences, engineering, medicine, languages, and administration, and by dispatching scientific missions to Europe, he sought to cultivate a new bureaucratic and technical elite capable of sustaining institutional modernization. Furthermore, translation movements and the establishment of specialized institutions contributed to the transfer of European knowledge into the Egyptian context. Through these coordinated reforms, Muhammad Ali laid the institutional and structural foundations of a centralized modern state. Despite debates concerning the authoritarian nature of his rule, his policies marked a decisive shift from traditional governance to

a more systematic and modern administrative order, shaping Egypt's trajectory toward modernity.

Keywords : Muhammad Ali Pasha; Modern Egyptian State; State-building; Political Reform; Educational Reform; Civilizational Transformation; Modernization; Nineteenth-Century Egypt

المقدمة: الإطار النظري لبناء الدولة الحديثة في مصر

يُعدّ مفهوم "الدولة الحديثة" من المفاهيم المركزية في دراسات التاريخ السياسي والاجتماعي، إذ يشير إلى كيان سياسي يتميّز بمركزية السلطة، واحتكار أدوات العنف المشروع، ووجود جهاز إداري منظم، ونظام مالي مستقر، إضافة إلى بنية عسكرية وتعليمية قادرة على دعم الاستمرارية المؤسسية. وقد تبلور هذا النموذج في أوروبا خلال العصر الحديث، ثم أصبح معيارًا تُقاس به عمليات التحول السياسي في مناطق أخرى من العالم.[1] وعند النظر إلى مصر في مطلع القرن التاسع عشر، نجد أنها كانت بعيدة عن هذا النموذج؛ إذ كانت السلطة موزعة بين قوى متنافسة، ولم يكن هناك جهاز بيروقراطي مركزي بالمعنى الدقيق، كما أن الإدارة المالية والعسكرية كانت تعاني من اختلالات بنيوية متراكمة.[2] ومن هنا تبرز أهمية دراسة تجربة محمد علي بوصفها أول محاولة واعية لإعادة تشكيل الدولة المصرية وفق معايير أقرب إلى النموذج الحديث، مع مراعاة الخصوصيات المحلية والسياق العثماني العام.[3]

لقد جاءت ولاية محمد علي سنة 1805م في سياق إقليمي مضطرب اتسم بضعف السيطرة العثمانية على أطراف الإمبراطورية، وتصاعد التدخل الأوروبي في شؤون المشرق العربي. وقد أظهرت الحملة الفرنسية على مصر (1798–1801م) بوضوح حجم الفجوة بين التنظيم العسكري والإداري الأوروبي وبين البنية التقليدية السائدة في البلاد، الأمر الذي كشف للنخب المحلية حدود النظام القائم وعجزه عن مواجهة التحديات الخارجية.[4] ولم تكن هذه الحملة مجرد واقعة عسكرية عابرة، بل مثلت صدمة حضارية عميقة أبرزت أهمية العلوم التطبيقية، والتنظيم الإداري، واستخدام الإحصاء والمسح الهندسي في إدارة الدولة.[5] وقد أسهمت هذه الصدمة في تهيئة المناخ الفكري والسياسي الذي سمح بقبول مشروع إصلاحي جذري في السنوات اللاحقة.

وعندما تسلّم محمد علي مقاليد الحكم، كانت مصر تعيش أزمة دولة بالمعنى المؤسسي؛ فازدواجية السلطة بين الوالي العثماني وطبقة المماليك العسكرية أضعفت مركز القرار، وأفقدت الدولة القدرة على فرض سيطرة فعالة على الأقاليم.[6] كما أن نظام الالتزام في جباية الضرائب أوجد طبقة من الوسطاء الذين سعوا إلى تعظيم أرباحهم الخاصة على حساب الاستقرار المالي العام، مما حدّ من قدرة السلطة على التخطيط طويل المدى.[7] أما الجيش، فكان يعتمد على تشكيلات غير منتظمة، تفتقر إلى الانضباط الحديث والتدريب المنهجي، الأمر الذي جعل مصر عرضة للتهديدات الداخلية والخارجية.[8] وفي ظل هذا الواقع، لم يكن بالإمكان الحديث عن دولة مركزية حديثة، بل عن كيان سياسي تقليدي يقوم على التوازنات الشخصية أكثر من قيامه على مؤسسات راسخة.

انطلاقًا من هذا السياق، يمكن فهم مشروع محمد علي بوصفه استجابة استراتيجية لأزمة تاريخية مزدوجة: أزمة داخلية تتعلق بضعف البنية المؤسسية، وأزمة خارجية ترتبط بالضغط الأوروبي المتزايد. وقد سعى إلى معالجة هذه الأزمة من خلال احتكار أدوات القوة، وإعادة تنظيم الجيش، وإصلاح الإدارة المالية، وإنشاء منظومة تعليمية حديثة تُنتج كوادر متخصصة تخدم مشروع الدولة.[9] غير أن هذا المشروع، رغم طابعه التحديثي الواضح، لم يكن بالضرورة مشروعًا لتحرير المجتمع سياسيًا، بل كان في جوهره مشروعًا لتعزيز السلطة المركزية وتوسيع قدرتها على الضبط والتنظيم.[10]

ومن هنا تنبع الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة: هل مثّل مشروع محمد علي انتقالًا حقيقيًا نحو الدولة الحديثة بمعناها المؤسسي، أم كان تحديثًا لأدوات الحكم في إطار سلطوي مركزي؟

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن تجربة محمد علي تمثل مرحلة انتقالية بين نمط الدولة التقليدية ونمط الدولة الحديثة، حيث جرى إدخال مؤسسات عسكرية وإدارية وتعليمية جديدة، لكنها ظلت مرتبطة بإرادة الحاكم الفرد ولم تتحول إلى نظام سياسي تمثيلي. وسوف تسعى المراحل اللاحقة إلى تحليل أبعاد هذا التحول من خلال دراسة البنية السابقة عليه، ثم استعراض الإصلاحات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتعليمية، وصولًا إلى تقييم حدوده وآثاره بعيدة المدى في التاريخ المصري الحديث.

مصر قبيل مشروع محمد علي — تحليل تفصيلي للبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية

أولًا: البنية السياسية وأزمة ازدواجية السلطة

كانت مصر في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر تعيش حالة من الاضطراب السياسي العميق الذي تمثّل في ازدواجية السلطة بين الوالي العثماني المعين من قبل الباب العالي، وطبقة المماليك التي احتفظت بنفوذ فعلي داخل البلاد. فقد كان الحكم العثماني في مصر يقوم نظريًا على مركزية الدولة الإمبراطورية، إلا أن الواقع العملي أفرز نوعًا من التوازن الهش بين القوى العسكرية المحلية وممثلي السلطان.[11] وقد أدّى هذا الوضع إلى غياب سلطة مركزية مستقرة، إذ كانت القرارات السياسية والمالية تتأثر بالصراعات بين البكوات المماليك، وتبدّل التحالفات داخل النخبة العسكرية. ولم يكن الوالي قادرًا على فرض إرادته بصورة كاملة، لأن أدوات القوة المادية — من جند وموارد — لم تكن خاضعة له خضوعًا مباشرًا.[12] كما انعكس هذا التنافس على الأمن الداخلي، حيث تكررت الاشتباكات بين الفصائل العسكرية، وأصبحت القاهرة مسرحًا لصراعات مسلحة أضعفت هيبة الدولة وأفقدت السكان الشعور بالاستقرار.[13] وقد ترتب على ذلك خلل في استمرارية السياسات العامة، إذ لم تكن هناك مؤسسات إدارية دائمة تتجاوز الأشخاص، بل كان النفوذ مرتبطًا بالأفراد وشبكات الولاء. ومن ثمّ يمكن القول إن مصر عشية تولي محمد علي كانت تفتقر إلى مفهوم الدولة المركزية بمعناه الحديث، وكانت أقرب إلى نظام تقليدي يقوم على توازنات القوى أكثر من قيامه على جهاز إداري منظم.[14]

ثانيًا: البنية الاقتصادية ونظام الالتزام

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ظلّت مصر تعتمد اعتمادًا شبه كلي على الزراعة التقليدية بوصفها المصدر الأساسي للإنتاج والثروة. وكانت ملكية الأرض وتنظيمها يخضعان لنظام الالتزام، وهو نظام يقوم على منح حق جباية الضرائب لأفراد مقابل مبلغ مقطوع يدفع للدولة، مما أدى إلى ظهور طبقة من الملتزمين سعت إلى تعظيم أرباحها دون اعتبار طويل المدى لتنمية الإنتاج الزراعي.[15] وقد تسبب هذا النظام في إرهاق الفلاحين بضرائب مرتفعة، وتقلّب في أساليب التحصيل، الأمر الذي أضعف الحافز على تحسين الإنتاج أو الاستثمار في الأرض. كما أن الدولة لم تكن تحصل على دخل ثابت يمكنها من التخطيط المالي المستقر، إذ كانت عوائدها مرتبطة بقدرة الملتزمين على التحصيل.[16] وإلى جانب ذلك، شهدت الصناعات الحرفية في المدن الكبرى، كالقاهرة والإسكندرية، حالة من التراجع النسبي نتيجة تحوّل طرق التجارة العالمية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، مما قلّل من أهمية الدور الوسيط الذي لعبته مصر في التجارة بين الشرق والغرب.[17] ولم تكن هناك سياسة اقتصادية مركزية تهدف إلى تطوير الإنتاج أو تنويع مصادر الدخل، بل ظل الاقتصاد يعمل ضمن أنماط تقليدية لا تستجيب بمرونة للتحولات العالمية. ومن ثمّ كانت مصر، من الناحية الاقتصادية، تفتقر

إلى بنية مالية حديثة قادرة على تمويل جيش منظم أو جهاز إداري مركزي قوي، وهو ما سيحاول محمد علي معالجته لاحقًا.[18]

ثالثًا: البنية الاجتماعية والتعليمية

اتسم المجتمع المصري في أواخر العصر العثماني بطابع هرمي تقليدي، حيث تركزت السلطة والثروة في يد نخبة عسكرية وإدارية محدودة، بينما شكّل الفلاحون غالبية السكان وخضعوا لسلطة مزدوجة من المماليك والملتزمين. وقد انعكس هذا التراتب الاجتماعي على طبيعة المشاركة السياسية، إذ لم تكن هناك مؤسسات تمثيلية أو آليات منظمة لإشراك السكان في صنع القرار.[19] أما من الناحية التعليمية، فقد كان الأزهر الشريف يمثل المؤسسة العلمية الأبرز، حيث حافظ على تدريس العلوم الشرعية واللغوية، وأسهم في استمرار الحياة الفكرية الإسلامية. غير أن هذا النظام التعليمي كان يركّز على العلوم النقلية، ولم يكن موجّهًا لإعداد كوادر تقنية أو إدارية قادرة على إدارة جهاز دولة حديث.[20] كما انتشرت الكتاتيب في القرى لتعليم القراءة والكتابة وحفظ القرآن، لكنها لم تتجاوز الإطار التعليمي الأولي. ومن ثمّ ظلّت المعرفة التطبيقية، كالهندسة والطب والعلوم العسكرية، محدودة الانتشار داخل المجتمع. وقد كشفت الحملة الفرنسية عن حجم الفجوة العلمية والتنظيمية بين مصر وأوروبا، مما أظهر الحاجة إلى إصلاح تعليمي عميق يتجاوز النمط التقليدي. وهكذا كانت البنية الاجتماعية والتعليمية عشية 1805م تعكس استمرارية تقاليد راسخة، لكنها في الوقت ذاته تفتقر إلى أدوات التحديث المؤسسي، الأمر الذي جعل مشروع محمد علي يبدو — في نظر بعض الفاعلين — ضرورة تاريخية لمواجهة تحديات الداخل والخارج.

بناء السلطة المركزية: القضاء على المماليك وتأسيس الجيش النظامي

أولًا: تصفية النفوذ المملوكي وإعادة تشكيل مركز القرار

أدرك محمد علي منذ السنوات الأولى لولايته أن مشروعه الإصلاحي لا يمكن أن يترسخ في ظل استمرار النفوذ المملوكي الذي مثّل، طوال القرون السابقة، قوة عسكرية وسياسية موازية للسلطة الرسمية. فقد كانت طبقة المماليك تحتفظ بقدرة فعلية على تعبئة القوة المسلحة والتحكم في مساحات واسعة من الريف من خلال شبكات الالتزام والتحالفات المحلية، الأمر الذي جعل أي محاولة لبناء سلطة مركزية حديثة تصطدم بوجودهم بوصفهم منافسًا مباشرًا.[21] ولم يكن الصراع بين الطرفين مجرد خلاف سياسي عابر، بل كان صراعًا على طبيعة الدولة نفسها: هل تظل دولة تقليدية تقوم على التوازن بين بيوتات عسكرية نافذة، أم تتحول إلى دولة مركزية تحتكر أدوات القوة؟ وقد انتهى هذا الصراع بحادثة القلعة سنة 1811م، حين دعا محمد علي كبار المماليك إلى احتفال رسمي ثم قضى عليهم في عملية محكمة أنهت فعليًا وجودهم السياسي المنظم.[22] وقد مثّلت هذه الواقعة نقطة تحول حاسمة، إذ أزالت العقبة الأساسية أمام تركيز السلطة في يد الحاكم، ومهّدت لإعادة بناء الجهاز الإداري والعسكري دون منافسة داخلية ذات وزن. ويرى بعض الباحثين أن هذه الخطوة، رغم طابعها العنيف، كانت جزءًا من منطق بناء الدولة المركزية في سياق تقليدي لم يكن يسمح بانتقال سلمي للسلطة.[23] وهكذا انتقلت مصر من مرحلة تعدد مراكز القوة إلى مرحلة احتكار القرار السياسي والعسكري من قبل السلطة المركزية.

ثانيًا: إنشاء الجيش النظامي وتحوّل البنية العسكرية

بعد القضاء على المماليك، اتجه محمد علي إلى إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية على أسس حديثة، إدراكًا منه أن الجيش يمثل العمود الفقري لأي دولة مركزية. فقد كان الجيش في العهدين المملوكي والعثماني يعتمد على تشكيلات غير

متجانسة من الجند، يغلب عليها الطابع الأجنبي أو شبه المرتزق، وتفتقر إلى الانضباط الموحد والتدريب المنهجي.[24] لذلك شرع محمد علي في إنشاء جيش نظامي قائم على التجنيد الإجباري من أبناء الفلاحين، وهو تحول جذري في العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ إذ أصبح الريف مصدرًا مباشرًا للقوة العسكرية. وقد استعان بخبراء أوروبيين، خاصة من فرنسا، لتدريب الجنود وفق النظم الحديثة، وأدخل نظام الرتب العسكرية، والزي الموحد، والتدريب المنتظم، مما أرسى قواعد مؤسسة عسكرية منضبطة.[25] ولم يقتصر الإصلاح على العنصر البشري، بل شمل إنشاء مصانع للأسلحة والذخائر، وترسانة لبناء السفن، بما يهدف إلى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج.[26] ويرى خالد فهمي أن تأسيس هذا الجيش لم يكن مجرد عملية عسكرية، بل كان مشروعًا اجتماعيًا أعاد تشكيل أنماط الانضباط والسلطة داخل المجتمع المصري، وأدخل مفاهيم جديدة تتعلق بالطاعة والتنظيم والتسلسل الإداري.[27] ومن ثمّ أصبح الجيش أداة مركزية في عملية بناء الدولة، ليس فقط للدفاع الخارجي، بل أيضًا لترسيخ السيطرة الداخلية.

ثالثًا: الجيش كأداة للضبط الداخلي والتوسع الإقليمي

لم يكن تأسيس الجيش النظامي غاية في ذاته، بل كان وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أوسع، تمثلت في تثبيت السلطة داخليًا وتعزيز المكانة الإقليمية لمصر. فقد استخدم محمد علي الجيش في إخضاع المناطق التي كانت تشهد تمردات أو مقاومة لسلطة الدولة، مما عزز مركزية القرار وفرض هيبة السلطة على الأقاليم.[28] كما أتاح له الجيش خوض حملات عسكرية خارجية، بدءًا من الحجاز للقضاء على الحركة الوهابية، ثم السودان لتوسيع النفوذ وتأمين الموارد، وصولًا إلى بلاد الشام والأناضول في مواجهة الدولة العثمانية نفسها.[29] وقد أظهرت هذه الحملات مدى التطور الذي بلغه الجيش المصري مقارنة بالماضي، لكنها في الوقت نفسه أثارت مخاوف القوى الأوروبية التي رأت في صعود محمد علي تهديدًا لتوازن القوى في المنطقة.[30] وبذلك يمكن القول إن الجيش كان أداة مزدوجة الوظيفة: وسيلة لترسيخ السلطة المركزية داخليًا، وأداة لبلورة طموح إقليمي يتجاوز حدود الولاية التقليدية. غير أن هذا التوسع اصطدم لاحقًا بالتوازنات الدولية، مما كشف حدود القوة العسكرية في ظل نظام دولي لا يسمح بقيام قوة إقليمية مستقلة دون توافق أوروبي. وهكذا شكّل بناء الجيش النظامي حجر الأساس في عملية تأسيس الدولة المركزية، لكنه في الوقت نفسه أبرز التحديات البنيوية التي واجهت مشروع محمد علي في سياق دولي معقد.

الإصلاحات الاقتصادية والمالية وإعادة تنظيم الموارد

إلى جانب إعادة تشكيل المؤسسة العسكرية، أدرك محمد علي أن بناء دولة مركزية قوية يتطلب قاعدة مالية مستقرة تمكّنها من تمويل الجيش والإدارة والمشروعات العامة. ولذلك اتجه إلى تفكيك نظام الالتزام الذي كان يسمح للأفراد بتحصيل الضرائب مقابل مبلغ مقطوع، واستبدله بنظام تحصيل مباشر يخضع لرقابة الدولة.[31] وقد مثّل هذا التحول خطوة حاسمة في تعزيز مركزية السلطة، إذ أصبحت الموارد الزراعية تحت إشراف مباشر للحكومة، مما أتاح لها التخطيط المالي بصورة أكثر انتظامًا. كما احتكر محمد علي ملكية الأراضي الزراعية تدريجيًا، وجعل الدولة المالك الأكبر، الأمر الذي مكّنه من التحكم في أنماط الإنتاج والتوزيع.[32]

وقد شكّلت زراعة القطن نقطة تحول في البنية الاقتصادية، إذ أصبح محصولًا نقديًا موجهًا للتصدير إلى الأسواق الأوروبية، مما وفر للدولة عائدات كبيرة ساعدت في تمويل مشروعها العسكري والتعليمي.[33] كما أنشأ عددًا من المصانع المرتبطة بالصناعات العسكرية والنسيجية، في محاولة لإقامة قاعدة صناعية تخدم استقلال القرار الاقتصادي نسبيًا. غير أن هذا الاقتصاد كان موجّهًا ومركزيًا، حيث تحكمت الدولة في الإنتاج والأسعار والتوزيع، وفرضت التزامات صارمة

على الفلاحين. ويرى بعض الباحثين أن هذه السياسات عززت قوة الدولة، لكنها في الوقت ذاته عمّقت تدخلها في حياة المجتمع الريفي ووسّعت نطاق الضبط الإداري.[34] وهكذا مثّلت الإصلاحات الاقتصادية ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة، وإن جاءت في إطار سلطوي شديد المركزية.

التقييم الختامي: بين تحديث الدولة وحدود المشروع

تمثل تجربة محمد علي باشا لحظة تأسيسية في تاريخ الدولة المصرية الحديثة، إذ نجح في إعادة تشكيل بنية السلطة على نحو جذري، فأنهى ازدواجية الحكم، وأقام جيشًا نظاميًا منضبطًا، وأعاد تنظيم الموارد المالية، وأطلق مشروعًا تعليميًا أسهم في تكوين نخبة بيروقراطية جديدة. غير أن تقييم هذه التجربة يقتضي التمييز بين تحديث أدوات الدولة وتحديث النظام السياسي ذاته. فقد كان مشروع محمد علي، في جوهره، مشروعًا لبناء سلطة مركزية قوية تحتكر أدوات العنف المشروع وتسيطر على الموارد الاقتصادية، لكنه لم يؤسس لنظام تمثيلي يتيح مشاركة سياسية واسعة.[35]

لقد أدخل محمد علي مفاهيم حديثة في الإدارة والتنظيم، ورسّخ فكرة الدولة بوصفها جهازًا مؤسسيًا يتجاوز الولاءات الشخصية، إلا أن هذا البناء ظل مرتبطًا بإرادة الحاكم الفرد. ومع أن الجيش الحديث، والتعليم التقني، والإدارة المركزية شكلت جميعها ملامح واضحة للدولة الحديثة، فإن غياب الإطار الدستوري والمشاركة الشعبية جعل المشروع أقرب إلى "تحديث سلطوي" منه إلى تحول ديمقراطي.[36] كما أن الطموحات الإقليمية التي عبّر عنها توسع الجيش في بلاد الشام والأناضول اصطدمت بالتوازنات الدولية، مما كشف حدود القوة المحلية في ظل نظام دولي تهيمن عليه القوى الأوروبية.[37]

ومع ذلك، فإن الإرث المؤسسي الذي خلفه محمد علي كان عميق الأثر في مسار التاريخ المصري. فقد وضعت إصلاحاته الأساس الذي قامت عليه الدولة المصرية في العقود اللاحقة، سواء في عهد خلفائه أو في مراحل لاحقة من القرن التاسع عشر. ويمكن القول إن مشروعه مثّل مرحلة انتقالية بين الدولة التقليدية ذات البنية المملوكية . العثمانية، والدولة المركزية الحديثة ذات الجهاز الإداري المنظم والجيش النظامي والتعليم التقني. ومن هنا تكمن أهميته التاريخية: ليس بوصفه مشروعًا مكتمل الأركان، بل بوصفه نقطة الانطلاق الفعلية في مسار تشكل الدولة المصرية الحديثة.

الهوامش

1. م. و. دالي (محرر)، *تاريخ كامبردج لمصر، المجلد الثاني: مصر الحديثة من سنة 1517 م إلى نهاية القرن العشرين*، ترجمة: أحمد زكريا الشلق (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2003م)، ص 59–63.
2. ب. ج. فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث: من محمد علي إلى مبارك*، ترجمة: محمد رفعت الإمام (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 1991م)، ص 35–41.
3. عفاف لطفي السيد مرصوت، *مصر في عهد محمد علي*، ترجمة: محمد رفعت الإمام (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984م)، ص 3–9.
4. ألبرت حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ترجمة: عبد الهادي عباس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م)، ص 264–268.
5. أندريه ريمون، *مصر في القرن الثامن عشر*، ترجمة: لطفي الخولي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000م)، ص 220–224.
6. فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، ص 37–39.

7. شارل عيساوي، *التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط 1800–1914م*، ترجمة: عبد الرؤوف أحمد (بيروت: دار النهار، 1982م)، ص 41–45.
8. خالد فهمي، *كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة*، ترجمة: شريف يونس (القاهرة: دار الشروق، 2001م)، ص 18–24.
9. مرصوت، *مصر في عهد محمد علي*، ص 15–20.
10. فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، ص 50–54.
11. م. و. دالي (محرر)، *تاريخ كامبردج لمصر، المجلد الثاني*، ص 52–58.
12. ب. ج. فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، ص 33–38.
13. عفاف لطفي السيد مرصوت، *مصر في عهد محمد علي*، ص 6–9.
14. ألبرت حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 258–263.
15. شارل عيساوي، *التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط*، ص 39–44.
16. أندريه ريمون، *مصر في القرن الثامن عشر*، ص 205–210.
17. حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 255–259.
18. فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، ص 41–45.
19. ريمون، *مصر في القرن الثامن عشر*، ص 212–218.
20. عبد الرحمن الرافعي، *عصر محمد علي*)القاهرة: دار المعارف، 1989م)، ص 48–55.
21. عفاف لطفي السيد مرصوت، *مصر في عهد محمد علي*، ص 25–31.
22. عبد الرحمن الرافعي، *عصر محمد علي*، ص 72–78.
23. ب. ج. فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، ص 47–52.
24. م. و. دالي (محرر)، *تاريخ كامبردج لمصر، المجلد الثاني*، ص 65–70.
25. مرصوت، *مصر في عهد محمد علي*، ص 40–46.
26. شارل عيساوي، *التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط*، ص 60–64.
27. خالد فهمي، *كل رجال الباشا*، ص 55–79.
28. فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، ص 60–66.
29. ألبرت حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 270–276.
30. دالي، *تاريخ كامبردج لمصر*، ص 82–88.
31. شارل عيساوي، *التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط*، ص 70–75.
32. عفاف لطفي السيد مرصوت، *مصر في عهد محمد علي*، ص 95–102.
33. ب. ج. فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحديث*، ص 68–74.
34. خالد فهمي، *كل رجال الباشا*، ص 120–128.
35. ألبرت حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 276–280.
36. م. و. دالي، *تاريخ كامبردج لمصر*، ص 90–97.

فاتيكيوتس، *تاريخ مصر الحدي*